East Gate Organization
for Sustainable Development
منظمة بوابة الشرق
للتنمية المستدامة

معوقات الاستثمار الاجنبي في العراق

أعداد
فريق باحثين بوابة الشرق

بأشراف
د. ابراهيم اديب ابراهيم
كبير باحثين بوابة الشرق

الإصدار
أغسطس 2024

منظمة بوابة الشرق للتنمية المستدامة ودورها الريادي في التنمية

الدور الذي تؤديه منظمة بوابة الشرق للتنمية المستدامة بوصفها مركزا للابحاث الاقتصادية ودراسات السوق في العراق والمنطقة الاقليمية حوله، خطوة لمساعدة صنّاع السياسات، فهذه الابحاث والدراسات تقدّم حلولاً لمسائل اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية حرجة، وتؤدي دورا مهما في الكشف عن الحلول العاجلة لتحقيق تنمية مستدامة تنهض بالانسان كل الانسان في هذه البقاع من المعمورة.

وقد جاءت هذه الدراسة ضمن هذا السياق علها تقدم ما يحتاجه صناع القرار والمختصون لاتخاذ قرارات تنهض ببلداننا وتنميها.

يحيى عبد محجوب الحمد
رئيس منظمة بوابة الشرق

chairman@egciraq.org

+964 770 827 1309

الفهرس

المواضيع	الصفحة
ملخص تنفيذي	**03**
مقدمة	**04**
المحور الاول الوضع الأمني والسياسي	**06**
المحور الثاني مستوى الفساد	**08**
المحور الثالث الصعوبات القانونية والإدارية والخدمية	**10**
بدء عمل تجاري من قبل شركة خاصة محدودة المسؤولية	11
الحصول على رخصة البناء	13
الحصول على الكهرباء	14
تسجيل الملكية	15
الحصول على الائتمان	16
حماية المساهمين الأقلية	18
دفع الضرائب	19
التجارة عبر الحدود	21
إنفاذ العقود	23
حل مشكلة الإعسار	25
الاستنتاجات والتوصيات	**26**
References	**27**

ملخص تنفيذي

يتناول التقرير واقع الاستثمار الأجنبي في العراق، ففي الوقت الذي يعتمد فيه الاقتصاد العراقي على تصدير النفط بشكل كبير للغاية ما يجعله عرضة للتقلبات الخارجية، والصدمات التي تواجه أسعار النفط، يواجه تحديات كبيرة في تعزيز الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي والتحول نحو اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص، الذي يؤمن فرص العمل للعاطلين عن العمل الذين تجاوزت نسبتهم 16% من قوة العمل ، ويؤمن مصدر بديل عن النفط لتمويل الموازنة من خلال الضرائب التي تدفعها الشركات في القطاع الخاص، ويحد من مشكلة الفقر المدقع التي تهدد الوضع الأمني والسياسي وتزيد من انخراط الشباب في الأعمال الإجرامية ضمن العصابات أو الجماعات الإرهابية. حيث تشير الإحصاءات إلى أن العراق منذ 2014 يعاني من هروب رؤوس الأموال الأجنبية منه، ويعد الأسوأ عربيا في مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويوجز التقرير أهم العوامل التي تساهم في هروب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك ضمن ثلاث محاور هي:

المحور الأول- الجانب الأمني والسياسي: تشير الإحصاءات الخاصة بمؤشر السلام العالمي، ومؤشر الاستقرار الأمني والسياسي إلى هشاشة الواقع الأمني والسياسي في العراق، لاسيما بعد ازديا تدخل بعض القوات التي تشكلت بالأساس لمحاربة تنظيم داعش في الشأن الاقتصادي وقيامها بعمليات ابتزاز للمستثمرين حسب ما اشارت إليه تقارير دولية مهمة مثل تقرير المناخ الاستثماري في العراق الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، بالإضافة للتهديدات المحتملة من قبل فلول تنظيمات داعش التي تقوم من وقت لآخر بتنفيذ بعض الأعمال الأرهابية في شمال وغرب العراق، لاسيما في بعض المناطق الريفية التي لا يزال تواجد القوات الأمنية العراقية فيها محدودا.

المحور الثاني- مشكلة تفشي الفساد الإداري وانتشار الرشاوى في الدوائر الرسمية: فبالرغم من تحقيق تقديم ملحوظ في مؤشر التحكم بالفساد خلال السنوات العشر الأخيرة، إلا أن العراق لا يزال ضمن الدول التي لم تتجاوز نسبة 25% في الحد من الفساد، إذ تشير التقارير الموثوقة إلى انتشار الفساد في المشتريات الحكومية على نطاق واسع، التي تتراوح من الرشاوى إلى منح العقود لشركات مرتبطة بقادة سياسيين. وقد يتعرض المستثمرون لضغوط من أجل التعامل مع شركاء محليين ذوي علاقات جيدة لتجنب العقبات البيروقراطية المنهجية التي تعترض ممارسة الأعمال التجارية، كما أن الرشوة أو الابتزاز من قبل مسؤولي الموانئ أمر شائع، وكثيراً ما تحدد الشركات الأجنبية الفساد الناتج عن البيئة التنظيمية غير الشفافة للأعمال التجارية في العراق كعقبة كبيرة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما في العقود والمشتريات الحكومية، فضلاً عن متطلبات الأداء والسندات.

المحور الثالث - الصعوبات القانونية والإدارية والخدمية: يصنف العراق ضمن الأسواق الصعبة، إذ تتسم الإجراءات الإدارية فيه بالتعقيد والكلف العالية ومن جملة هذه الصعوبات ما يأتي:

1) طول المدة المستغرقة في تسجيل الشركات وارتفاع تكاليفها.

2) صعوبة استحصال رخص البناء وارتفاع تكاليفها.

3) صعوبة الحصول على القروض.

4) عدم موثوقية الحصول على الكهرباء.

5) تعقيد إجراءات تسجيل الملكية وارتفاع تكاليفها.

6) ضعف حماية حقوق المساهمين الأقلية (الذين يملكون أقل من 50% من الأسهم).

7) طول الوقت والإجراءات المستغرقة في تحقيق الامتثال الضريبي.

8) طول الوقت اللازم لإجراءات التصدير والاستيراد وارتفاع التكاليف المرتبطة بهذه العمليات.

9) ارتفاع التكاليف المرتبطة بحل النزاعات التجارية وانحفاض جودتها.

10) ضعف الأطر القانونية والإدارية في مواجهة مشكلة الإعسار وإفلاس الشركات.

وينتهي التقرير باستنتاجات وعدد من التوصيات لمواجهة عوائق الاستثمار الأجنبي في العراق.

مقدمة

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات الريعية التي لا تزال تعتمد على تصدير النفط بشكل كبير للغاية ما يجعله عرضة للتقلبات الخارجية، والصدمات التي تواجه أسعار النفط، ويواجه العراق تحديات كبيرة في تعزيز الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي والتحول نحو اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص، الذي يؤمن فرص العمل للعاطلين عن العمل الذين تجاوزت نسبتهم 16% من قوة العمل ، ويؤمن مصدر بديل عن النفط لتمويل الموازنة من خلال الضرائب التي تدفعها الشركات في القطاع الخاص، ويحد من مشكلة الفقر المدقع التي تهدد الوضع الأمني والسياسي وتزيد من انخراط الشباب في الأعمال الإجرامية ضمن العصابات أو الجماعات الإرهابية.

ومنذ عام 2013، كان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سلبيًا، حيث واجه العراق صعوبة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية بسبب مشاكله الأمنية الكبيرة ومؤسساته الهشة وغياب الحوكمة. ووفقاً لتقرير الاستثمار العالمي 2023 الصادر عن الأونكتاد بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق(2-) مليار دولار أمريكي في عام 2022، مقارنة بـ(2.6-) مليار دولار أمريكي عام 2021.

والمفارقة تبدو أوضح إذا ما تمت المقارنة بين العراق والمملكة العربية السعودية، وهما دولتان منتجتان للنفط وتتكون صادراتهما إلى حد كبير من النفط الخام والمنتجات البترولية. فعلى مدى 11 عاماً، تمكنت حكومة المملكة العربية السعودية من زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 5 مليارات دولار في عام 2011 إلى 33 مليار دولار في عام 2022.

الشكل (1-أ): الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية سنة 2022، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بملايين الدولارات الأمريكية حاليا):

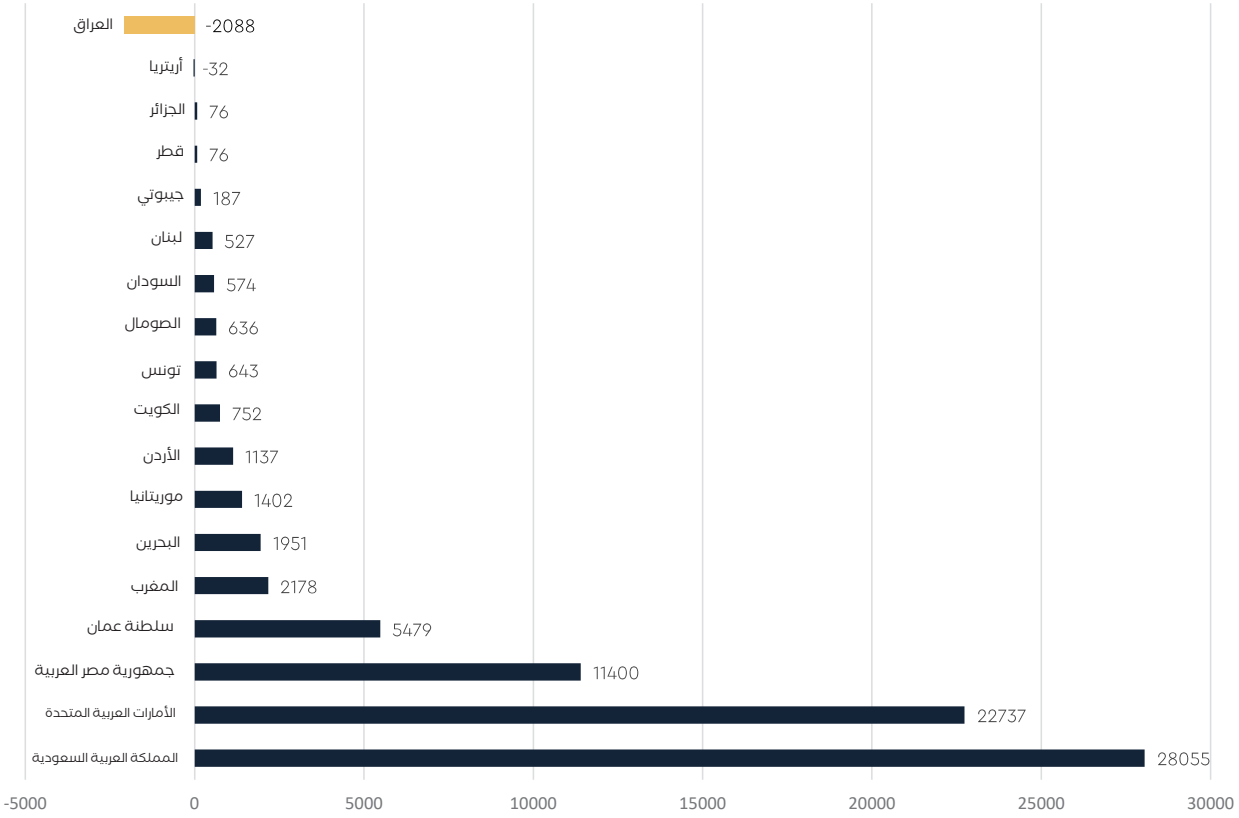

الشكل (2-أ): الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة 2004-2022، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بملايين الدولارات الأمريكية حاليا):

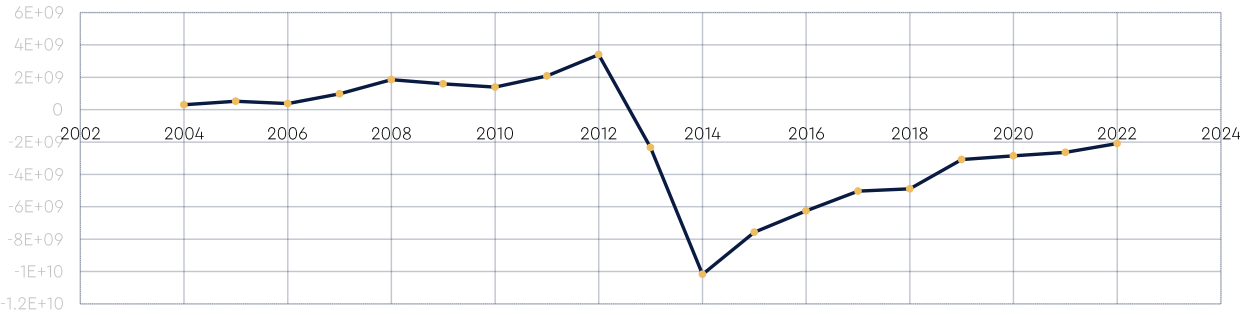

وبمقارنة الاستثمار الأجنبي بين الدول العربية يظهر العراق كأسوأ بلد عربي في حجم الاستثمارات الأجنبية، كما يتضح من الشكل (1-أ)، إذ شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق تحسنا للمدة 2004-2012، لكنه سرعان ما هبط هبوطا حادا خلال السنتين 2013 و2014 بسبب التدهور الأمني وسيطرة التنظيمات الإرهابية على أجزاء واسعة من العراق وسوريا.

لقد سعت الحكومات العراقية لاستحداث قوانين جديدة لتنظيم الإستثمار في العراق من أجل جذب وترويج الإستثمارات، وقد شملت تأسيس الهيئة الوطنية للإستثمار وهيئات إستثمار المحافظات لتكون "النافذة الواحدة" للمستثمرين لتسهيل، وتعزيز الأنشطة الإستثمارية، وكذلك الأحكام الجديدة التي تضمنها التعديل الثاني لقانون الإستثمار العراقي الذي يقدم مزايا وضمانات وإعفاءات عديدة للإستثمارات المؤهلة، مع ذلك لا يزال الاستثمار الأجنبي سالبا. وفي هذا التقرير سيتم رصد معوقات الاستثمار الأجنبي بالاعتماد على التقارير الدولية حول المناخ الاستثماري في العراق والعوامل المؤثرة، ومن أهم معوقات الاستثمار الأجنبي في العراق ما يأتي:

المحور الاول الوضع الأمني والسياسي:

تُعد البلدان التي يسودها السلام المرتفع وجهات أكثر أماناً للاستثمار الدولي، إذ هناك علاقة عضوية بين السلام والاستثمار من عدة أوجه أهمها (IEP, 2024):

1) زيادة الكفاءة: يرتبط السلام بمستويات أعلى من الأعمال التجارية والابتكار التكنولوجي، وإنتاجية أعلى للعمال، وروتين إداري أقل.
2) زيادة إمكانية الحصول على الائتمان: من المرجح أن يقرض الدائنون في البلدان التي يسودها السلام بشكل أكبر، حيث يسجل العديد من البلدان التي يسودها السلام مستويات ائتمان للقطاع الخاص تصل إلى 150% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة 50 في المائة في الدول الأقل سلاماً.
3) انخفاض التأخيرات الجمركية: تستغرق الواردات والصادرات حوالي ضعف الوقت الذي تستغرقه الواردات والصادرات لتخليصها جمركياً في الدول الأقل سلاماً مقارنة بالدول الأعلى سلاماً.
4) تصنيفات أفضل للديون السيادية: تُعتبر البلدان التي تتمتع بمستويات مرتفعة من السلام أكثر جدارة ائتمانية، كما يتضح من الارتباطات القوية ($r > 0.63$) بين مؤشر السلام العالمي وتصنيفات الديون السيادية التي تصدرها جميع وكالات التصنيف الرئيسية.
5) عملات أكثر استقرارًا: إن تقلب أسعار الصرف أعلى بنسبة 43% في البلدان التي يسودها سلام منخفض مقارنة بالبلدان التي يسودها سلام مرتفع للغاية.

ويشير تقرير المناخ الاستثماري السنوي لسنة 2024 الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن البيئة الأمنية في العراق تشكل عائقاً أمام الاستثمار في أجزاء كثيرة من البلاد، إذ لا تزال العديد من مجموعات المسلحة التي شاركت في القتال ضد تنظيم داعش منتشرة ولا تخضع لسيطرة الحكومة إلا شكلياً. وقد تورطت جماعات مسلحة في مجموعة من الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك الابتزاز في القطاعات التجارية، كما أن داعش يحتفظ بملاذات آمنة تسمح لعناصره بالاختباء والتدريب في بعض مراكز البادية السورية وبعض المحافظات العراقية. وعلى الرغم من هزيمته على الأرض، لا يزال تنظيم داعش يقوم بعمليات على نطاق أضيق، لا سيما في شمال وغرب العراق، بما في ذلك المناطق الريفية التي لا تزال تشهد تواجدًا محدودًا لقوات الأمن العراقية.

وتنفذ قوات الأمن العراقية عمليات مكافحة الإرهاب ضد خلايا داعش في جميع أنحاء البلاد. وتشكل الهجمات التي شنتها جماعات مسلحة على قواعد التحالف والمنشآت الحكومية الأمريكية ومطار أربيل في 2023-2024 والتي تجاوزت 170 هجوماً ، تهديدا أمنيا يقلل من استقطاب رأس المال الأجنبي. ومنذ عام 2022، شنّت إيران هجومين بالصواريخ الباليستية على منازل قادة أعمال في إقليم كردستان العراق. وفي أبريل 2024، أسفر هجوم شنته مجموعة الصواريخ الباليستية العراقية عن مقتل أربعة أشخاص وتعليق العمليات في حقل خورمور للغاز، مما أدى إلى تقليص توليد الكهرباء مؤقتًا (Investment Climate Statements: Iraq, 2024).

وقد اثر ذلك على مؤشر السلام والجريمة في العراق إذ يحتل العراق المرتبة 151 في مؤشر السلام العالمي من بين 163 دولة، ويحتل المرتبة الثامنة من حيث ارتفاع معدل الجريمة من بين 193 دولة تم تقييمها من قبل المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كما يحتل العراق المرتبة 209 من بين 214 دولة في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب.

أما عربيا فيقترب العراق كثيرا من اليمن والسودان وسوريا من حيث مؤشر السلام العالمي سنة 2024 كما يتضح في الشكل (2) وهي دول تعيش حالة حرب أهلية، أما من حيث مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف لسنة 2022 فسوريا والصومال واليمن هم أسواء قليلا من العراق كما يتضح في الشكل (3). وهذا لوحده كاف لجعل رأس المال يهرب من العراق إلى دول أكثر أمنا واستقرارا.

الشكل (2): مؤشر السلام العالمي في البلدان العربية سنة 2024

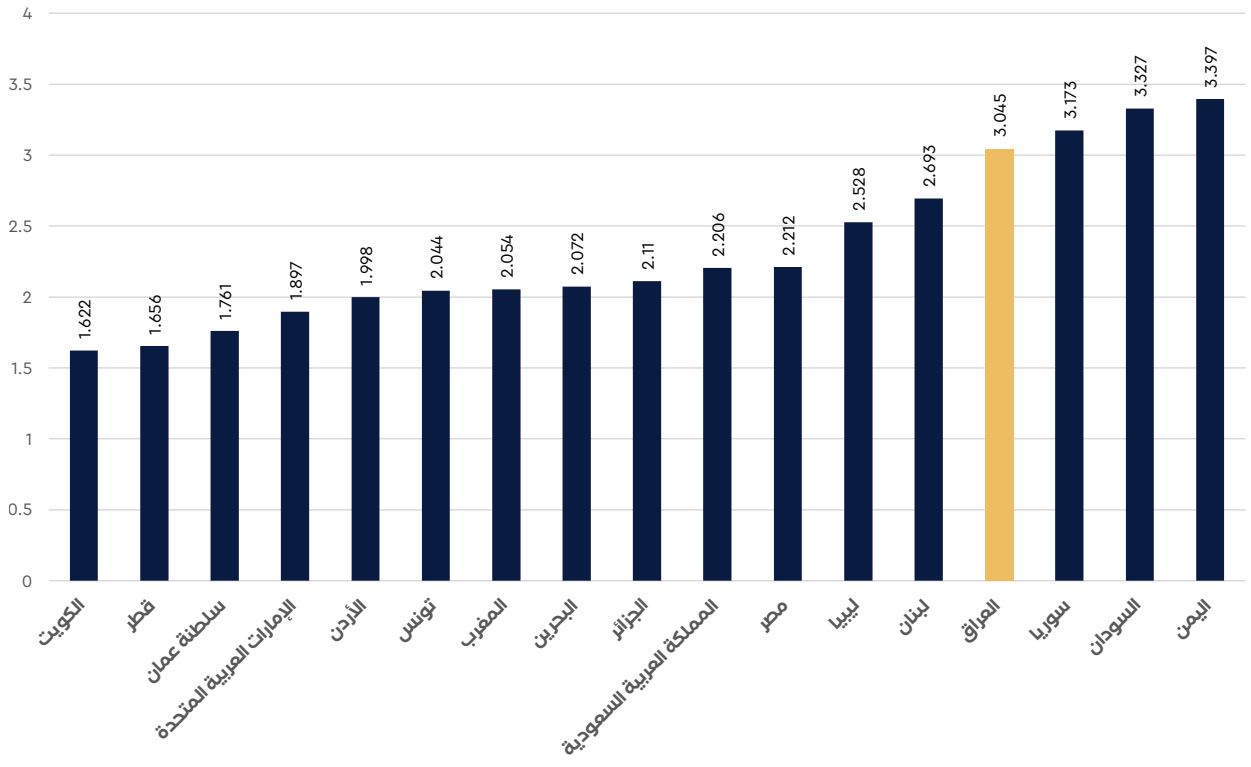

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Global Peace Index 2024

الشكل (3): الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب في الدول العربية سنة 2022

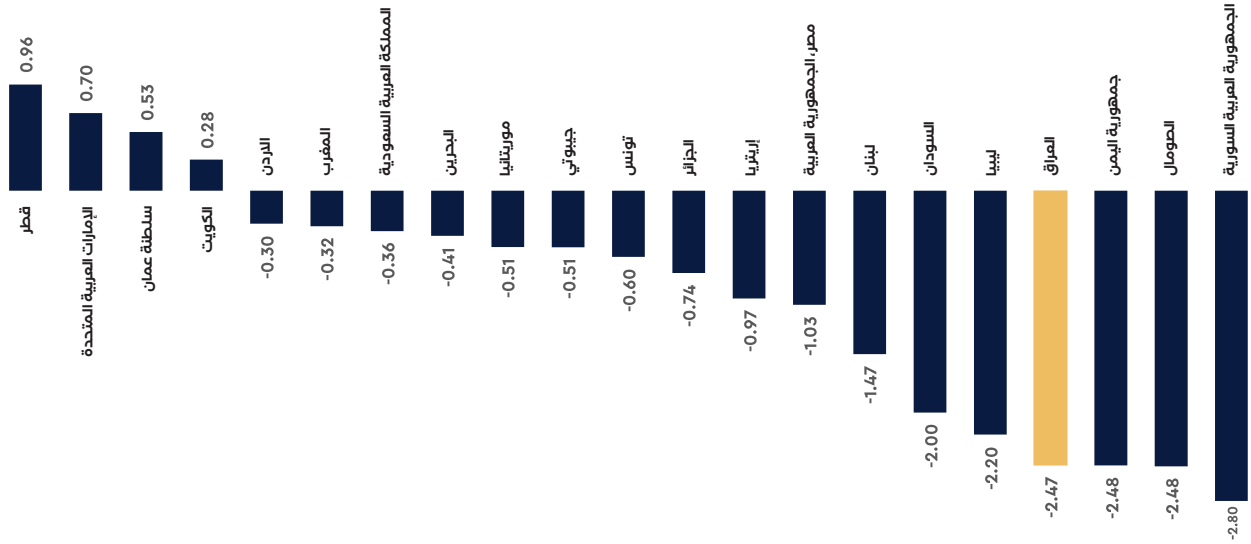

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي World Development indicators

المحور الثاني مستوى الفساد:

احتل العراق المرتبة 154 من أصل 180 في مؤشر مدركات الفساد لعام 2023 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وذلك بعد أن كان تسلسله 169 سنة 2017، وعربيا يقع العراق في نهاية الربع قبل الأخير من مجموع 21 دولة عربية حيث تشير البيانات إلى وجود 5 دول عربية أكثر فسادا من العراق هي كل من الصومال، وسوريا، واليمن، وليبيا، والسودان كما يتضح في الشكل (4) ، كما تشير البيانات إلى تحسن طفيف في مستوى الفساد في العراق ابتداء من سنة 2012 ولغاية 2023 كما يتضح في الشكل (5) (Transparency international, 2023).

ويشير تقرير المناخ الاستثماري لوزارة الخارجية الأمريكية إلى أن الفساد العام يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في العراق، وهو منتشر في المشتريات الحكومية، ومنح التراخيص أو الامتيازات، وتسوية المنازعات، والمعالجة الجمركية للواردات والصادرات. وعلى الرغم من توفر فرص الاستثمار على نطاق واسع في العراق، إلا أن الفساد العام والخاص لا يزال يشكل عائقاً كبيراً أمام ممارسة الأعمال التجارية. ويمكن للمستثمرين الأجانب أن يتوقعوا مواجهة الفساد بأشكاله المتعددة وعلى جميع المستويات. وفي الوقت الذي تحاول فيه الحكومة العراقية الحد من الفساد في المشتريات في قطاعات مثل الكهرباء والنفط والغاز، لا تزال التقارير الموثوقة عن الفساد في المشتريات الحكومية منتشرة على نطاق واسع، إذ تتراوح الأمثلة من الرشاوى إلى منح العقود لشركات مرتبطة بقادة سياسيين. وقد يتعرض المستثمرون لضغوط من أجل التعامل مع شركاء محليين ذوي علاقات جيدة لتجنب العقبات البيروقراطية المنهجية التي تعترض ممارسة الأعمال التجارية. وقد بدأت الحكومة العراقية في معالجة مزاعم الفساد التي طال أمدها والتي تنطوي على مشاكل واسعة النطاق في جداول الرواتب الحكومية، بدءاً من الموظفين "الأشباح" واختلاس الرواتب؛ حيث لم تعد الرواتب تُدفع في شكل رزم نقدية، بل في حسابات مصرفية مفتوحة ظاهرياً من قبل شخص حقيقي ويمكن تتبعها، ولا يزال استيراد وتصدير البضائع أمراً صعباً، كما أن الرشوة أو الابتزاز من قبل مسؤولي الموانئ أمر شائع،

وكثيراً ما تحدد الشركات الأجنبية الفساد الناتج عن البيئة التنظيمية غير الشفافة للأعمال التجارية في العراق كعقبة كبيرة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما في العقود والمشتريات الحكومية، فضلاً عن متطلبات الأداء والسندات، كما أن هناك العديد من المؤسسات التي لديها صلاحيات محددة لمعالجة الفساد في العراق، في مقدمتها هيئة النزاهة (COI) هي وكالة حكومية مستقلة مسؤولة عن متابعة التحقيقات في مكافحة الفساد، ودعم القوانين، ومنع الجريمة، إذ تحقق لجان التحقيق في الهيئة في مزاعم الفساد الحكومي وتحيل القضايا المكتملة إلى القضاء العراقي، وبعد فشل برنامج المفتش العام حاولت الحكومة العراقية تنفيذ عدة مبادرات لمكافحة الفساد في الفترة من 2004 إلى 2022، ومع ذلك، لا تزال الرقابة على مكافحة الفساد في يد المجلس الأعلى للرقابة المالية الذي تأسس عام 1927، ويُعد المجلس الأعلى للرقابة المالية هيئة مستقلة مالياً وإدارياً تستمد سلطتها من القانون 31 لسنة 2011، وهو مكلف بالرقابة المالية على جميع الهيئات الممولة من القطاع العام في العراق وتدقيق جميع الإيرادات الاتحادية، بما في ذلك أي إيرادات ترد من حكومة إقليم كردستان العراق. ويتولى المجلس الأعلى للتدقيق في كردستان مسؤولية تدقيق إيرادات الإقليم بإشراف من الهيئة العليا للرقابة المالية والحكومة العراقية. وقد أنشأت الهيئة العليا للتدقيق في كردستان العراق لجنة إقليمية ووسعت اختصاصاتها في عام 2014 لتشمل فروعاً أخرى من حكومة إقليم كردستان. وخلال العام 2023، أرسلت الهيئة 134 قضية إلى المحاكم لإجراء المزيد من التحقيقات والملاحقة القضائية. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أفادت الهيئة أنها استجوبت 72 من كبار المسؤولين في حكومة إقليم كردستان بشأن مزاعم فساد، بمن فيهم عدة وزراء، وعضو واحد في حزب الديمقراطي الكردستاني، ومحافظ واحد، وخمسة رؤساء بلديات، والعديد من المديرين العامين والمستشارين وأعضاء مجالس المحافظات. وفي الفترة ما بين يناير/كانون الثاني و20 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أُدين 40 شخصًا وحُكم عليهم في جرائم فساد في إقليم كردستان العراق، إلا أنه منذ ذلك الحين، تم تعطيل الهيئة بسبب الخلافات بين الأحزاب السياسية، ولتتولى المحاكم الجنائية مرة أخرى قضايا الفساد مباشرة (Investment Climate Statements: Iraq, 2024).

الشكل (4): مؤشر مدركات الفساد سنة 2023 في الدول العربية

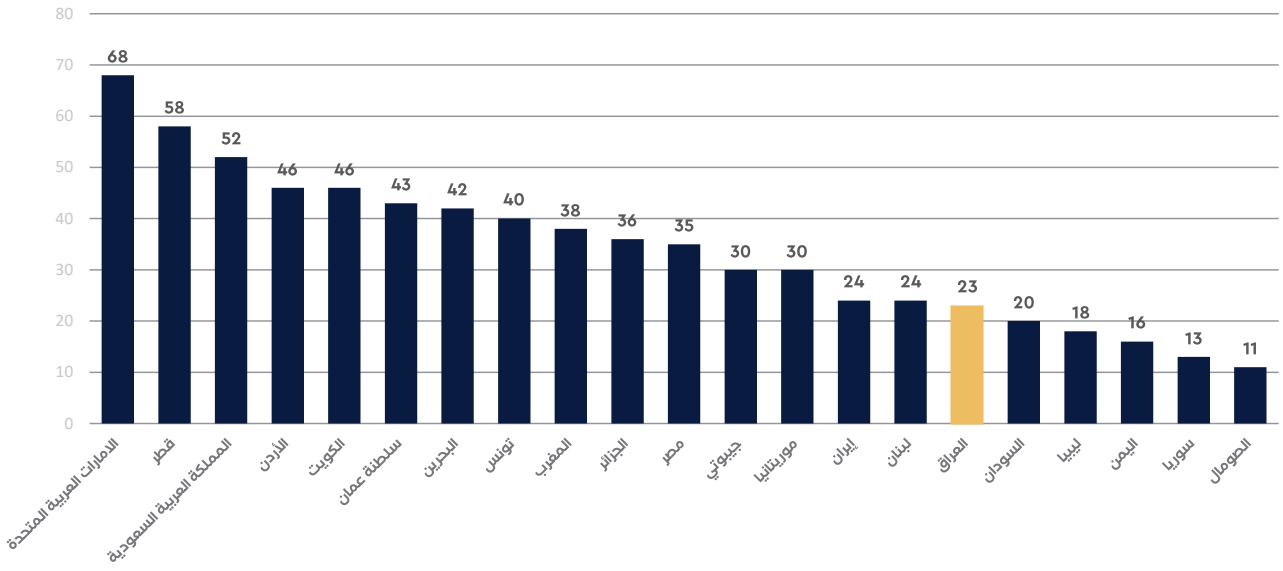

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة الشفافية الدولية Transparency International

الشكل (5): تطور مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة 2012-2023

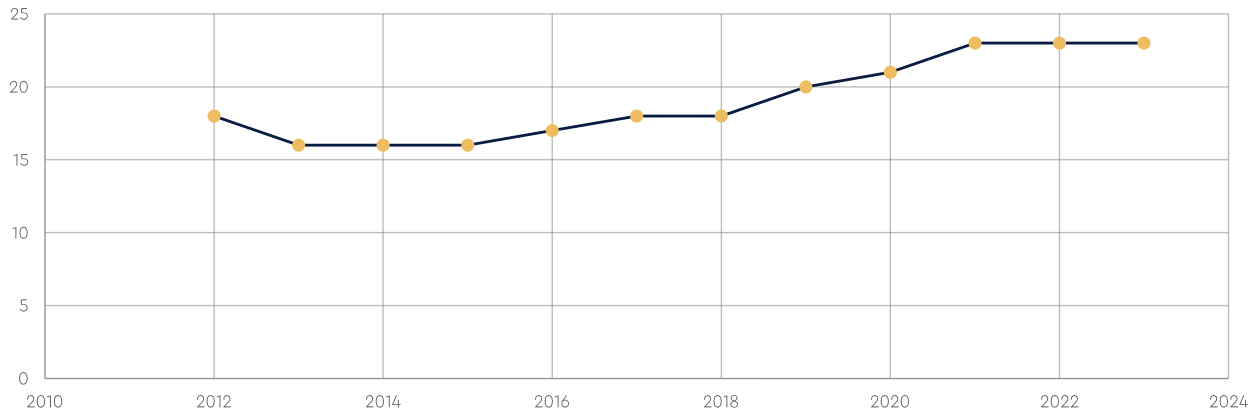

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة الشفافية الدولية Transparency International

المحور الثالث – الصعوبات القانونية والإدارية والخدمية:

يصنف العراق ضمن الأسواق الصعبة (Gov.UK, 2024)، إذ تتسم الإجراءات الإدارية فيه بالتعقيد والكلف العالية ما جعله يحتل المرتبة 172 من بين 190 بلدا ضمن مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في تقرير مماسة أنشطة الأعمال للعام 2020 الصادر عن البنك الدولي (Doing Business 2020, Iraq, 2020)، إذ تبلغ قيمة المؤشر في العراق (44.7) أما عربيا فيأتي تسلسل العراق بالمرتبة 16 من بين 21 بلدا عربيا شملهم المؤشر، كما في الشكل (6).

الشكل (6): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال سنة 2020

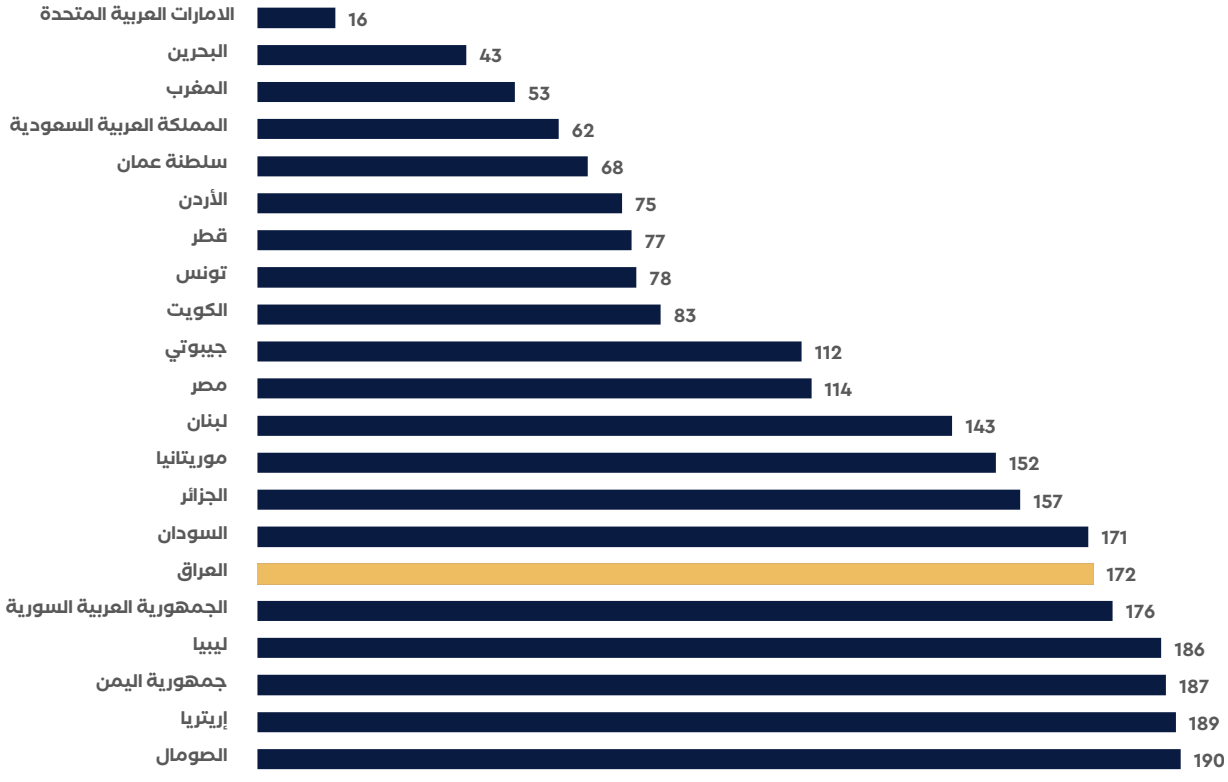

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي Doing Business 2020

ويتكون مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من 10 مقاييس أساسية هي (Doing Business 2020, 2020):

1) بدء العمل التجاري: يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى لرأس المال المدفوع لبدء شركة ذات مسؤولية محدودة.
2) التعامل مع تصاريح البناء: يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة لاستكمال جميع الإجراءات الشكلية لبناء مستودع ومراقبة الجودة وسلامة الآليات في نظام تصاريح البناء
3) الحصول على الكهرباء: يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة للاتصال بالشبكة الكهربائية، وموثوقية إمدادات الكهرباء وشفافية التعرفة
4) تسجيل الملكية: يقيس هذا المؤشر إجراءات تسجيل الملكية والوقت والتكلفة لنقل الملكية وجودة نظام إدارة الأراضي.
5) الحصول على الائتمان: يقيس هذا المؤشر قوانين الضمانات المنقولة ونظم المعلومات الائتمانية.
6) حماية المساهمين الأقلية: يقيس هذا المؤشر حقوق المساهمين الأقلية (الذين يملكون أقل من 50 من أسهم الشركة) في معاملات الأطراف ذات الصلة وفي حوكمة الشركات.
7) دفع الضرائب: يقيس هذا المؤشر المدفوعات الضريبية والوقت وإجمالي الضريبة ومعدل المساهمة لامتثال الشركة لجميع اللوائح الضريبية وكذلك العمليات ما بعد تقديم الطلبات.
8) التجارة عبر الحدود: يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة لتصدير المنتج ذي الميزة النسبية واستيراد قطع غيار السيارات.
9) إنفاذ العقود: يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة لحل نزاع تجاري وجودة العمليات القضائية
10) تسوية الإعسار: يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة والنتائج ومعدل الاسترداد للإعسار التجاري وقوة الإطار القانوني للإعسار

ويتضمن تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمل الخاص بالعراق تفاصيل عن كل مقياس من المقاييس العشرة بالعراق، وفيما يأتي موجز عن هذه المقاييس:

1) بدء عمل تجاري من قبل شركة خاصة محدودة المسؤولية: إن بدء اي عمل تجاري في العراق حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business لعام 2020 يتطلب تأمين حد أدنى من رأس المال المدفوع يعادل 1,000,000 دينار عراقي، وتتضمن إجراءات التسجيل 8 مراحل، وتستغرق حوالي 26,5 يوما، وتكلف ما يعدل 34,2% من متوسط دخل الفرد السنوي في العراق، ومن مقارنة الوقت والكلفة والإجراءات المماثلة مع مجموعات أخرى يتضح أن العراق يعاني من ارتفاع التكاليف، وكثرة الإجراءات، وطول مدة التسجيل مقارنة ببلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فضلا عن غيرها من المجموعات كما موضح في الجدول (1)

الجدول (1): متطلبات بدء عمل تجاري من قبل شركة خاصة محدودة المسؤولية.

المؤشر	العراق	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع
الإجراء - رجال (العدد)	8	6.5	4.9
الوقت - رجال (بالأيام)	26	19.7	9.2
التكلفة - رجال (النسبة المئوية من دخل الفرد)	34.2	16.7	3
الإجراء - النساء (العدد)	9	7.1	4.9
الوقت - النساء (بالأيام)	27	20.3	9.2
التكلفة - النساء (٪ من دخل الفرد)	34.2	16.7	3
الحد الأدنى لرأس المال المدفوع (٪ من دخل الفرد)	14.6	8.9	7.6

المصدر: (Doing Business 2020, Iraq, 2020).

وحسب وزارة التجارة العراقية وباعتماد البوابة الإلكترونية لتسجيل الشركات، فإن تسجيل شركة عراقية يتطلب 14 خطوة، تتضمن مراجعة خمسة جهات رسمية، وتستغرق العملية ما بين 5-12 يوم وتحتاج إلى 21 وثيقة، وبكلفة تقديرية 778750 دينار عراقي، أما تسجيل الشركات الأجنبية فيتطلب 18 خطوة، تتضمن مراجعة سبعة جهات رسمية، وتستغرق العملية ما بين 4-10 أيام وتحتاج إلى 38 وثيقة، وبكلفة تقديرية 680750 دينار عراقي (دليل الإجراءات في بغداد، بلا تاريخ).

وتبلغ قيمة مؤشر بدء الأعمال التجارية في العراق (77.3)، ويحتل العراق المرتبة 154 عالميا من أصل 190 بلد والمرتبة 15 من أصل 20 بلد عربيا ضمن مؤشر بدء العمل التجاري، حيث يأتي قبل الصومال وارتيريا وليبيا والسودان، كما يظهر في الشكل (7).

الشكل (7): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر بدء العمل التجاري سنة 2020

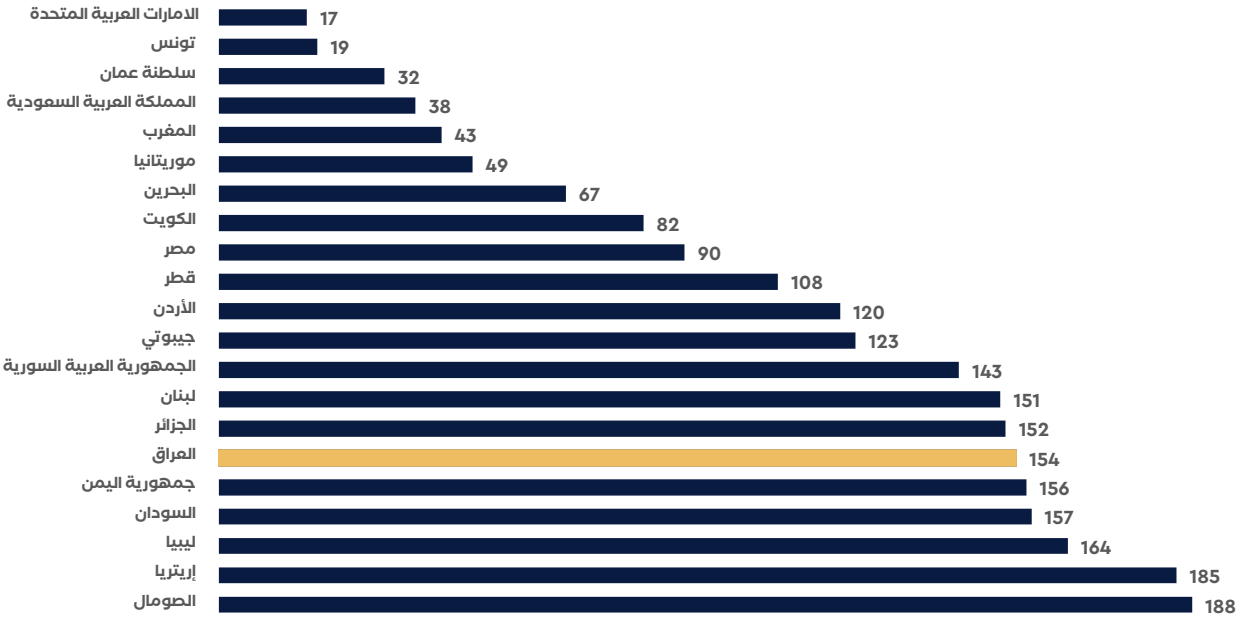

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي Doing Business 2020

2) الحصول على رخصة البناء: إن الحصول على رخصة بناء في العراق يتطلب 11 اجراءا كما موضح في الجدول (2) مع بيان الكلفة الرسمية لكل إجراء.

الجدول (2): متطلبات الحصول على رخصة بناء في العراق.

الاجراء	الوقت	التكلفة
الحصول على شهادة ملكية وخريطة الموقع	7	5000
الحصول على براءة ذمة ضريبية عقارية من مصلحة الضرائب	2	0
طلب إذن التخطيط وتصريح الموقع	1	0
الحصول على معاينة الموقع من أمانة بغداد	1	0
الحصول على إذن التخطيط وتصريح الموقع	34	10000
الحصول على رخصة بناء	75	250612
الحصول على تصريح المشروع من مديرية المياه والصرف الصحي	45	0
الحصول على تصريح المشروع من الدفاع المدني	60	0
الحصول على تفتيش عشوائي من الأمانة	1	0
الحصول على الفحص النهائي من البلدية	1	0
الحصول على توصيل المياه والصرف الصحي	45	750000

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Doing Business 2020, 2020)

ويعد الزمن المطلوب للحصول على رخصة البناء طويل نسبيا إذ تقدر هذه المدة ب167 يوما في العراق، بينما يبلغ متوسط الزمن المطلوب للحصول على رخصة بناء في بلدان مجموعة الشرق الأوسط وشمال افريقيا حوالي 124 يوم، وفي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوالي 152 يوما.

بالإضافة إلى ذلك، تقيس ممارسة أنشطة الأعمال مؤشر مراقبة جودة البناء، وتقييم جودة لوائح البناء، وقوة آليات مراقبة الجودة والسلامة، وأنظمة المسؤولية والتأمين، ومتطلبات الشهادات المهنية. إذ يتم جمع المعلومات من خلال استبيان يتم إجراؤه على خبراء في مجال تراخيص البناء، بما في ذلك المهندسون المعماريون والمهندسون المدنيون ومحامو البناء وشركات البناء ومقدمو خدمات المرافق والموظفون العموميون الذين يتعاملون مع أنظمة البناء، بما في ذلك الموافقات وإصدار التصاريح وعمليات التفتيش، وتتراوح قيمة مؤشر مراقبة جودة البناء ما بين (0-15)، وتقدر قيمة هذا المؤشر بالنسبة للعراق بـ(5.5) فقط وهي قليلة للغاية مقارنة بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي تقدر بـ(12.5) (Doing Business 2020, Iraq, 2020).

وتبلغ قيمة مؤشر الحصول على رخصة البناء في العراق (67.7)، ويحتل العراق المرتبة 103 عالميا من أصل 190 بلد والمرتبة 11 من أصل 21 بلدا عربيا ضمن مؤشر بدء العمل التجاري، كما يظهر في الشكل (8).

الشكل (8): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الحصول على رخصة البناء سنة 2020

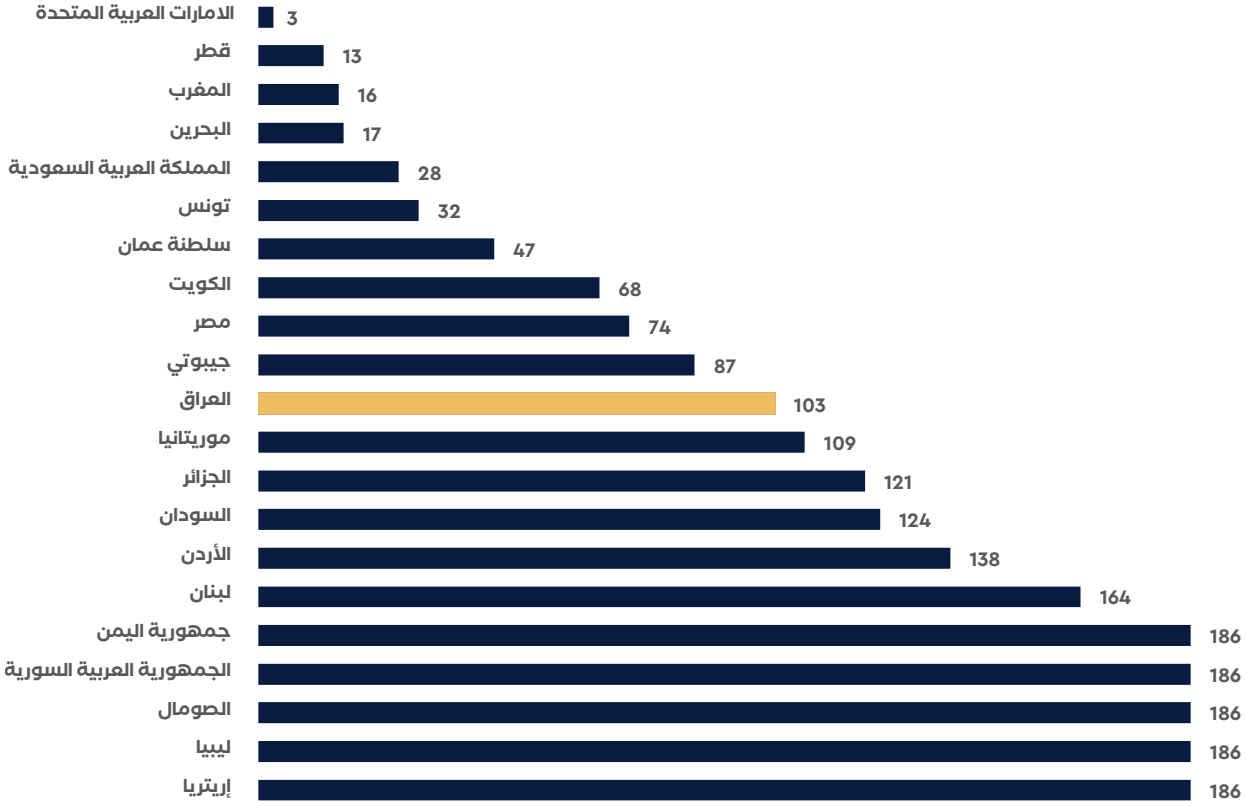

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي Doing Business 2020

3)الحصول على الكهرباء: يتطلب الحصول على الكهرباء في العراق القيام بالإجراءات الآتية:

- تقديم الطلب إلى وزارة الكهرباء وانتظار تقدير التكاليف
- استلام معاينة الموقع من قبل وزارة الكهرباء
- شراء محول التوزيع من قبل العميل
- اختبار المحول الذي تم شراؤه في وزارة الكهرباء
- الحصول على الأعمال الخارجية والتوصيل النهائي من وزارة الكهرباء

وتستغرق هذه الإجراءات في المعدل (51) يوما وهي مدة قصيرة مقارنة بالمدة التي المستغرقة في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا (63.5) يوما، أو بلدان منظمة التعاون والتنمية (74.8) يوما، لكن ذلك على حساب جودة الكهرباء التي تقاس من خلال مؤشر موثوقية الإمداد وشفافية التعريفة التي لم تتجاوز قيمتها الصفر في العراق (Doing Business 2020, Iraq, 2020). وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0-8)، حيث يتم حساب هذا المؤشر اعتمادا على ستة مكونات هي: (1) مدة وتواتر انقطاع التيار الكهربائي، (2) أدوات مراقبة انقطاع التيار الكهربائي، (3) أدوات استعادة التيار الكهربائي، (4) المراقبة التنظيمية لأداء المرافق، (5) الرادع المالي الذي يهدف إلى الحد من انقطاع التيار الكهربائي، (6) شفافية التعريفة وإمكانية الوصول إليها (World bank groub, Prosperity Data360, n.d.).

وتبلغ قيمة مؤشر الحصول على الكهرباء في العراق (61.9)، ويحتل العراق المرتبة 131 عالميا من أصل 190 بلد والمرتبة 13 من أصل 20 بلدا عربيا ضمن مؤشر بدء العمل التجاري، كما يظهر في الشكل (9).

الشكل (9): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الحصول على الكهرباء سنة 2020

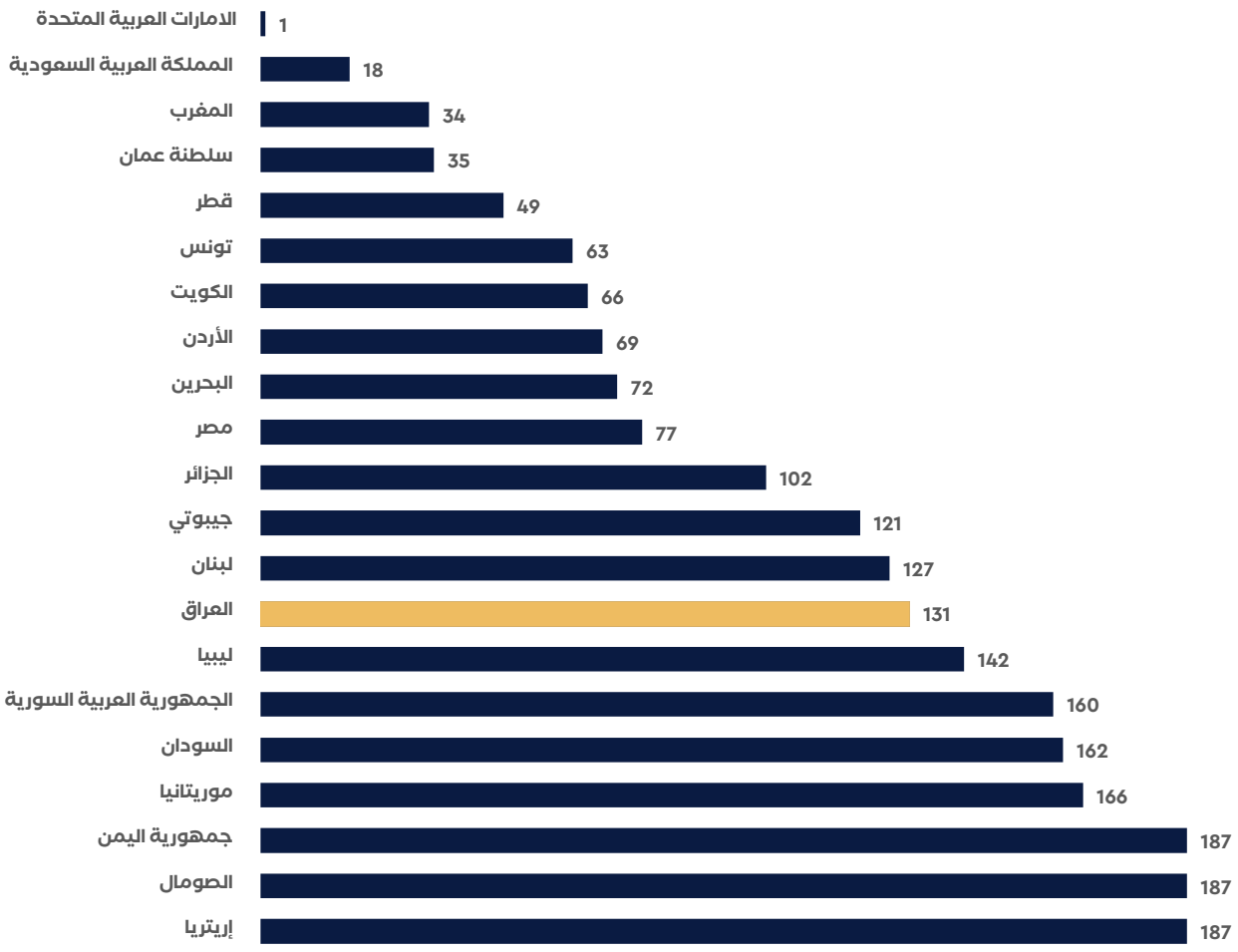

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي Doing Business 2020

4) تسجيل الملكية: تتطلب إجراءات تسجيل الملكية في العراق وقتا طويلا يقدر بـ (51) يوما، وهو يعادل حوالي ضعف الوقت المطلوب لتسجيل الملكية في في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا أو بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما أن تكاليف التسجيل تقدر بـ (7.3%) من قيمة الأصل المملوك وهي تفوق تكاليف التسجيل في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا (5.6%) أو بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(4.2%)، ويبلغ مؤشر جودة إدارة الأراضي في العراق (10.5)، وهو قليل مقارنة ببلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا (14.6) أو بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(23.2) (Doing Business 2020, Iraq, 2020)، وتتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين (0-30) ويتألف من خمسة أبعاد هي: موثوقية البنية التحتية، وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية، وتسوية المنازعات على الأراضي، والمساواة في الحصول على حقوق الملكية (Registering Property - Doing Business , n.d.).

وتبلغ قيمة مؤشر تسجيل الملكية في العراق (57.3)، ويحتل العراق المرتبة 121 عالميا من أصل 190 بلدا والمرتبة 15 من أصل 21 بلدا عربيا، كما يظهر في الشكل(10).

الشكل (10): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تسجيل الملكية سنة 2020

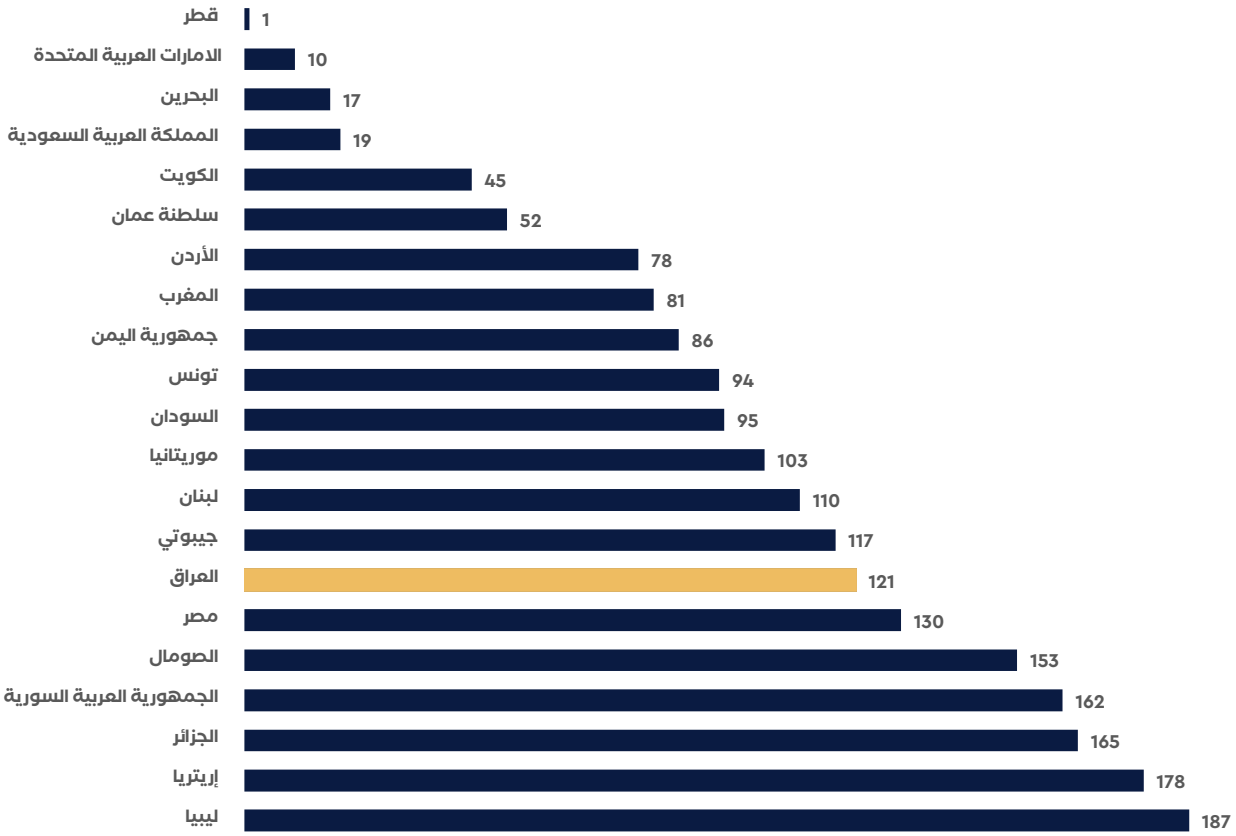

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي Doing Business 2020

5) الحصول على الائتمان: بلغ ترتيب العراق حسب تقرير ممارسة الأعمال لعام 2020 في سهولة الحصول على القروض 186 من مجموع 190 بلدا وبدرجة معيارية 0 ، أما عربيا فهو يشترك في المرتبة الأخيرة مع كل من الصومال وليبيا وارتيريا كما موضح في الشكل (11)، حيث يتضمن هذا المؤشر أربعة مكونات هي (World bank groub, Prosperity Data360, n.d.):

- قوة الحقوق القانونية يقيس ما إذا كانت بعض السمات التي تسهل الإقراض موجودة ضمن قوانين الضمانات والإفلاس المعمول بها، ويتراوح ما بين (0-12)، وكانت درجة العراق 0.
- درجة عمق المعلومات الائتمانية للاقتصادات المعيارية فيما يتعلق بأفضل الممارسات التنظيمية، ويتراوح ما بين (0-12)، وكانت درجة العراق 0.
- تغطية سجل الائتمان (النسبة المئوية للبالغين) تشير إلى عدد الأفراد والشركات المدرجين في قاعدة بيانات السجل الائتماني اعتبارًا من 1 يناير/كانون الثاني مع معلومات عن تاريخ اقتراضهم خلال السنوات الخمس الماضية، وعدد الأفراد والشركات الذين لم يكن لديهم تاريخ اقتراض في السنوات الخمس الماضية ولكن طلب أحد المقرضين تقريرًا ائتمانيًا من السجل في السنة التقويمية السابقة. ويتم التعبير عن الرقم كنسبة مئوية من السكان البالغين، وبلغت هذه النسبة في العراق (1.3%).

- تغطية مكتب الائتمان الخاص (النسبة المئوية للبالغين) تشير إلى عدد الأفراد أو الشركات المدرجة من قبل مكتب ائتمان خاص مع معلومات حالية عن تاريخ السداد أو الديون غير المسددة أو الائتمان المستحق. ويعبر عن العدد كنسبة مئوية من السكان البالغين وبلغت هذه النسبة في العراق (0%) (Doing Business, 2020, Iraq, 2020).

ويرتبط هذا المؤشر بتطور القطاع المصرفي في العراق، إذ لا يزال العراق واحدًا من أكثر الدول التي تعاني من النقص في التعاملات المصرفية في الشرق الأوسط، وتنتشر المعاملات النقدية في العراق، كما أن معظم الاقتصاد العراقي يعتمد على الدولار. ولم تقدم المصارف تاريخياً سوى القليل من الخدمات المالية، ولم تعمل العديد من المصارف الصغيرة إلا كمكاتب صرافة، ولا يزال التمويل المصرفي للمشاريع نادراً. فقليل من مشتري المنازل يمكنهم الحصول على قرض عقاري، كما أن متطلبات الضمانات للحصول على القروض شاقة بشكل عام، ومن ناحية أكثر إيجابية، بدأت دول المنطقة في فتح بنوك في العراق، ولدى عدد منها علاقات مراسلة مع البنوك الأمريكية، ومن بين 78 شركة مصرفية في العراق، حوالي ثلاثة أرباعها خاصة وحوالي ربعها مصارف عراقية مملوكة للدولة

الشكل (11): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر سهولة الحصول على الائتمان سنة 2020

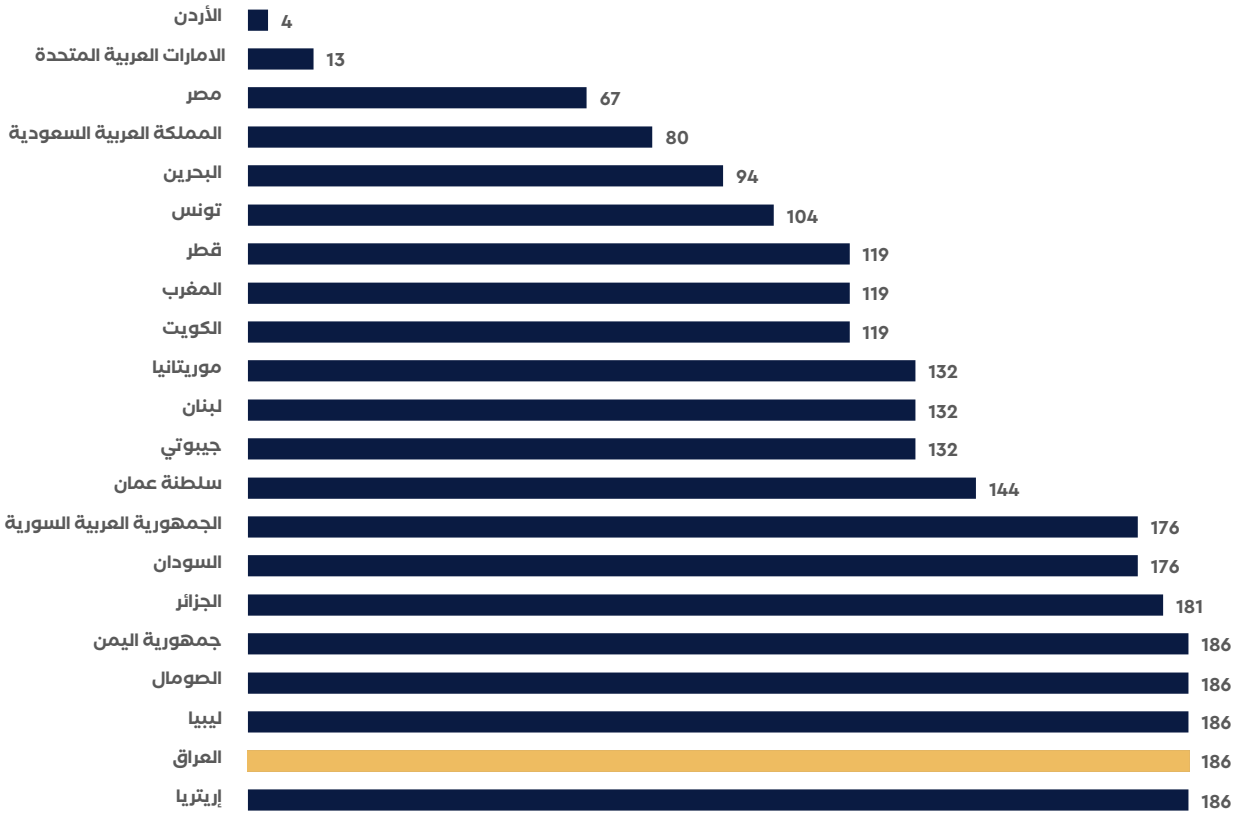

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي Doing Business 2020

6)حماية المساهمين الأقلية:

يقيس المؤشر قوة حماية المساهمين الأقلية (الذين يملكون أقل من 50% من أسهم الشركة) من إساءة استخدام أصول الشركات من قبل المديرين لتحقيق مكاسب شخصية بالإضافة إلى حقوق المساهمين، وضمانات الحوكمة، ومتطلبات شفافية الشركات التي تقلل من مخاطر إساءة الاستخدام.

ويتكون من المؤشرات الفرعية الآتية (Doing Business 2020, Iraq, 2020):

- مؤشر مدى الإفصاح (0-10): يقيس متطلبات الإفصاح والمراجعة والموافقة على معاملات الأطراف ذات الصلة.
- مؤشر مدى مسؤولية المديرين (0-10): يقيس قدرة مساهمي الأقلية على مقاضاة وتحميل المديرين المعنيين المسؤولية عن المعاملات الضارة مع الأطراف ذات الصلة؛ وسبل الانتصاف القانونية المتاحة (التعويضات، وإلغاء الأرباح، وإسقاط الأهلية من المنصب (المناصب) الإدارية لمدة سنة أو أكثر، وإلغاء الصفقة).
- مؤشر سهولة دعاوى المساهمين (0-10): يقيس أمكانية الوصول إلى مستندات الشركة الداخلية؛ والأدلة التي يمكن الحصول عليها أثناء المحاكمة وتخصيص النفقات القانونية.
- مؤشر مدى تنظيم تضارب المصالح (0-30): يقيس مجموع مؤشرات مدى الإفصاح، ومدى مسؤولية المديرين وسهولة رفع الدعاوى على المساهمين.
- مؤشر مدى حقوق المساهمين (0-6): يقيس حقوق المساهمين ودورهم في القرارات الرئيسية للشركات.
- مؤشر مدى الملكية والسيطرة (0-7): يقيس ضمانات الحوكمة التي تحمي المساهمين من سيطرة مجلس الإدارة غير المبررة.
- مؤشر مدى شفافية الشركات (0-7): يقيس شفافية الشركات فيما يتعلق بحصص الملكية والتعويضات ومراجعة الحسابات والتوقعات المالية
- مؤشر مدى حوكمة المساهمين (0-20): يقيس مجموع مؤشرات مدى حقوق المساهمين، ومدى الملكية والسيطرة ومدى شفافية الشركات.
- مؤشر قوة حماية أقلية المستثمرين (0-50): يقيس مجموع مؤشرات مدى تنظيم تضارب المصالح ومدى حوكمة المساهمين.

وتبلغ قيمة مؤشر **حماية المساهمين الأقلية** (46) إذ يحتل العراق المرتبة 111 عالميا والمرتبة 12 عربيا كما موضح في الشكل (12)، أما ما يخص المؤشرات التفصيلية فيمكن ملاحظتها في الجدول (3)

الجدول (3): مكونات مؤشر حماية المساهمين الأقلية في العراق بالمقارنة مع مجموعات دولية.

المؤشر	العراق	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
مؤشر مدى الإفصاح (0-10)	4	6.4	6.5
مؤشر مدى مسؤولية المديرين (0-10)	5	4.8	5.3
مؤشر سهولة مقاضاة المساهمين (0-10)	5	4.7	7.3
مؤشر مدى حقوق المساهمين (0-6)	5	3.2	4.7
مؤشر مدى الملكية والسيطرة (0-7)	3	3.6	4.5
مؤشر مدى شفافية الشركات (0-7)	1	3.5	5.7

الشكل (12): ترتيب البلدان العربية حسب مؤشر سهولة حماية المساهمين الأقلية سنة 2020

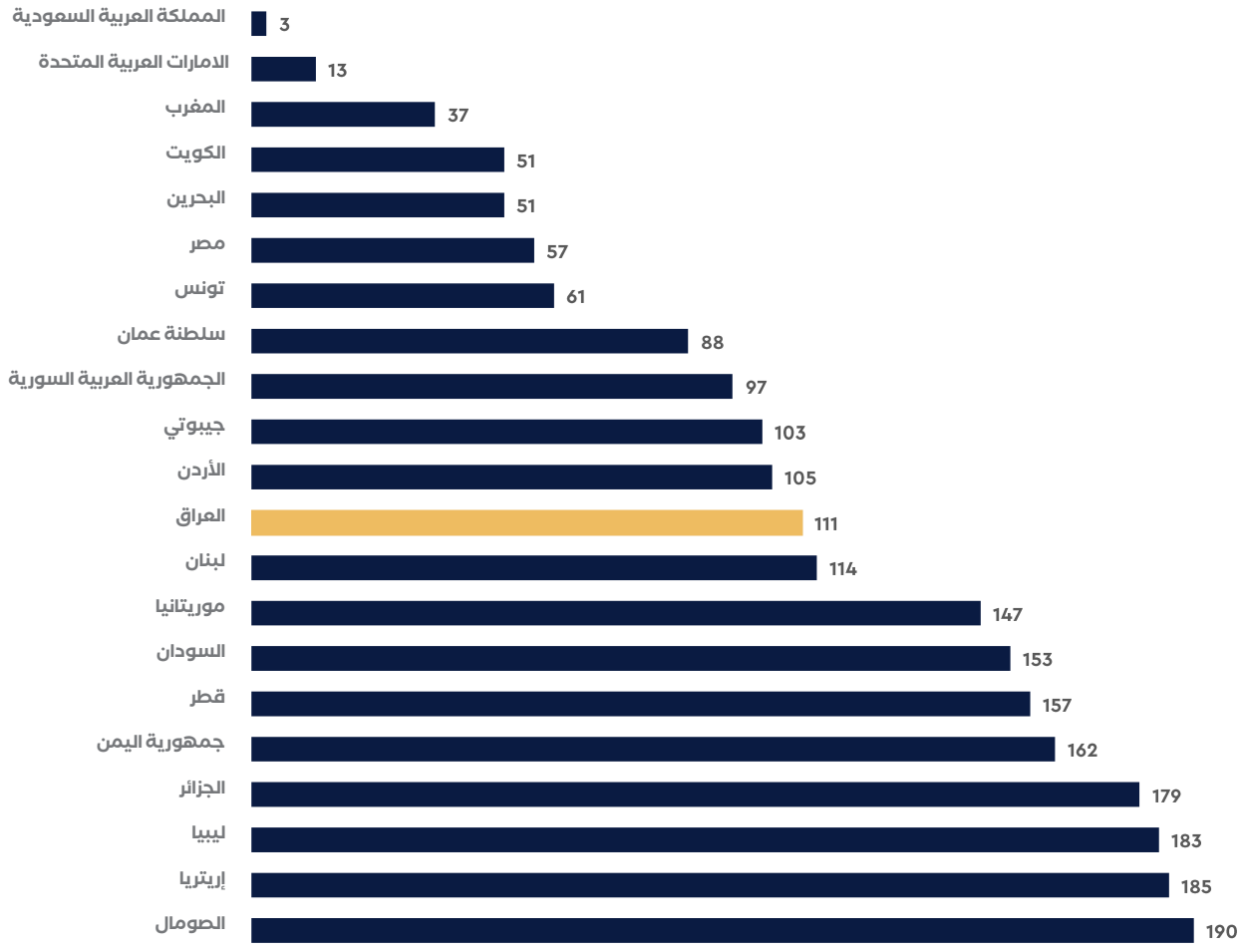

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Doing Business 2020, 2020)

7)دفع الضرائب: يتناول هذا المحور الضرائب والمساهمات الإلزامية التي يجب على الشركة متوسطة الحجم دفعها أو اقتطاعها في سنة معينة، بالإضافة إلى العبء الإداري المترتب على دفع الضرائب والمساهمات والامتثال لإجراءات ما بعد الإيداع (استرداد ضريبة القيمة المضافة والتدقيق الضريبي)، ويتضمن المكونات الآتية (Doing Business 2020, Iraq, 2020):

- مدفوعات الضرائب وتشمل:

- إجمالي عدد الضرائب والمساهمات المدفوعة أو المقتطعة، بما في ذلك ضرائب الاستهلاك (ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات أو ضريبة السلع والخدمات).
- طريقة ووتيرة الإيداع والدفع .
- الوقت اللازم للامتثال لـ 3 ضرائب رئيسية (عدد الساعات في السنة) وتشمل:
- جمع المعلومات وحساب الضريبة المستحقة الدفع.
- إعداد دفاتر محاسبة ضريبية منفصلة، إذا لزم الأمر.
- استكمال الإقرار الضريبي، والإيداع لدى الوكالات.
- ترتيب الدفع أو الاستقطاع.

- إجمالي الضريبة ومعدل المساهمة (النسبة المئوية من الأرباح التجارية) وتشمل:

- ضريبة الأرباح أو ضريبة دخل الشركات.
- الاشتراكات الاجتماعية وضرائب العمل التي يدفعها صاحب العمل.
- ضرائب الملكية ونقل الملكية.
- أرباح الأسهم والأرباح الرأسمالية وضرائب المعاملات المالية.
- ضرائب جمع النفايات والمركبات والطرق وغيرها من الضرائب.

- مؤشر ما بعد الإيداع ويشمل:

- الوقت اللازم لاسترداد ضريبة القيمة المضافة (بالساعات).
- الوقت اللازم لاسترداد ضريبة القيمة المضافة (أسابيع).
- الوقت اللازم للامتثال لتصحيح ضريبة دخل الشركات (بالساعات).
- الوقت اللازم لاستكمال تصحيح ضريبة دخل الشركات (أسابيع).

ويقدر عدد المدفوعات الضريبية السنوية للشركة الواحدة في العراق بـ 15 وهي أقل من متوسط عدد المدفوعات الضريبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (16.5)، وأعلى من متوسط عدد المدفوعات الضريبية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (10.3) ، ويقدر الوقت اللازم للامتثال الضريبي للشركة الواحدة في العراق بـ 312 ساعة وهو أعلى من الوقت اللازم للامتثال الضريبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (202.6)، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (158.8)، ويقدر إجمالي الضرائب ومعدل المساهمة الضريبية للشركة الواحدة في العراق بـنسبة 30.8% من الأرباح، وهي أقل من نسبة وإجمالي الضرائب ومعدل المساهمة الضريبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (32.5%)، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (39.9%)، وتقدر درجة مؤشر ما بعد الإيداع الذي يتروح ما بين (0-100) للشركة الواحدة في العراق بـ 21.4، وهي أقل من درجة مؤشر ما بعد الإيداع في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (53.3)، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (86.7). وتبلغ الدرجة الكلية لمؤشر دفع الضرائب في العراق (63.5)، حيث يحتل العراق ضمن هذا المؤشر المرتبة 131 عالميا و 14 عربيا كما موضح في الشكل (13) (Doing Business, Iraq, 2020).

الشكل (13): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر دفع الضرائب سنة 2020

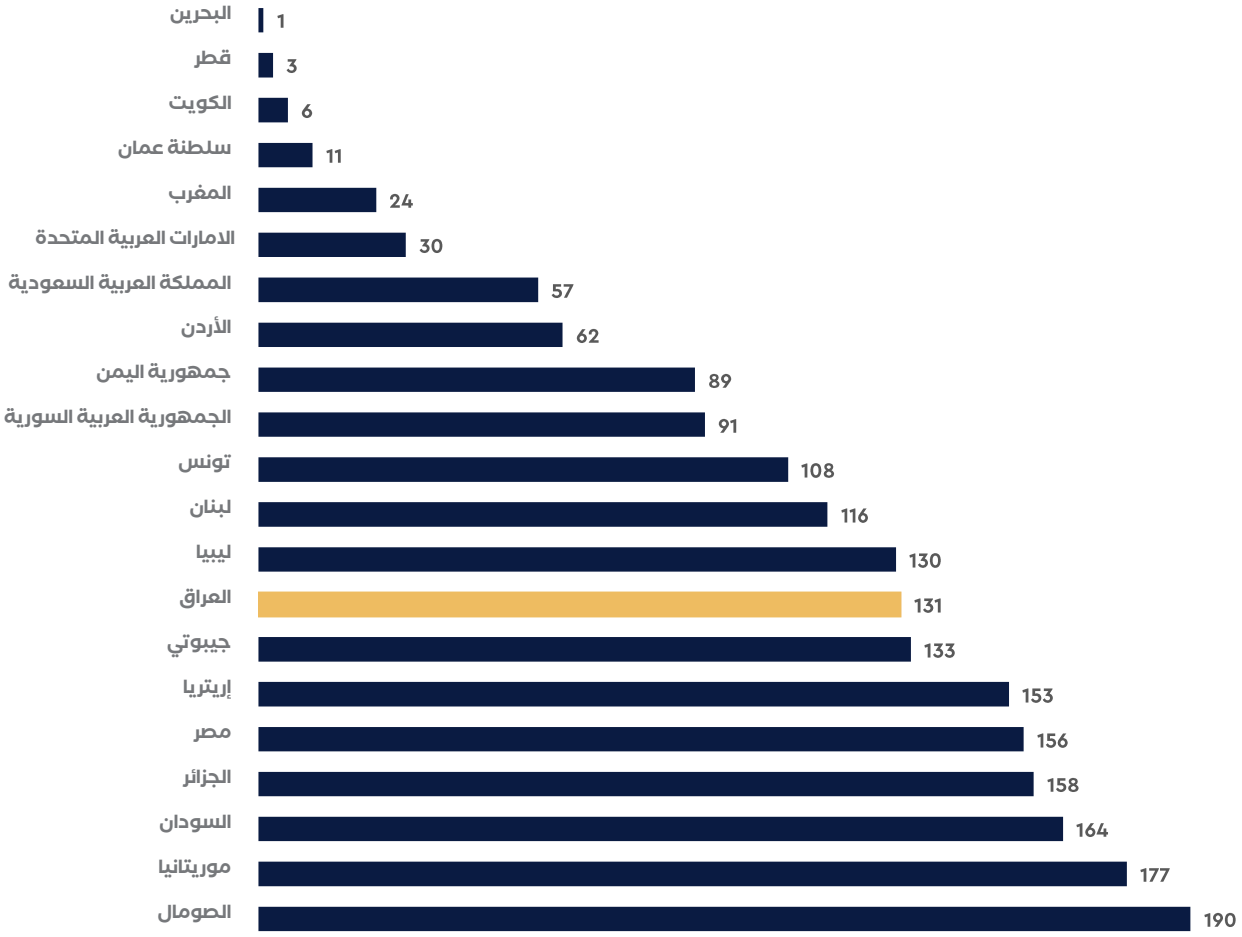

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Doing Business 2020, 2020)

8)التجارة عبر الحدود: يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة المرتبطين بالعملية اللوجستية لتصدير واستيراد السلع (باستثناء التعريفات الجمركية) المرتبطة بثلاث مجموعات من الإجراءات - الامتثال للوثائق، والامتثال للحدود، والنقل المحلي، إذ يتم جمع البيانات المتعلقة بالتجارة عبر الحدود من خلال استبيان يتم إجراؤه على وكلاء الشحن المحليين والمخلصين الجمركيين وسلطات الموانئ والتجار. ويتكون المؤشر من ثلاث مكونات هي (Doing Business 2020, Iraq, 2020):

- الامتثال المستندي يتضمن:

- الحصول على المستندات وإعدادها وتقديمها أثناء النقل والتخليص والتفتيش والمناولة في الميناء أو الحدود لبلد المنشأ.
- الحصول على المستندات المطلوبة من قبل الدولة المقصد وأي دول عبور وإعدادها وتقديمها.
- تغطية جميع الوثائق المطلوبة بموجب القانون والإجراءات العملية، بما في ذلك تقديم المعلومات إلكترونياً.

- الامتثال على الحدود يتضمن:

- التخليص الجمركي وعمليات التفتيش.
- عمليات التفتيش من قبل الوكالات الأخرى (إذا تم تطبيقها على أكثر من 20% من الشحنات).
- المناولة وعمليات التفتيش التي تجري في ميناء الدولة أو حدودها.

- النقل المحلي يتضمن:

- تحميل الشحنة أو تفريغها في المستودع أو الميناء/الحدود.
- النقل بين المستودع والميناء/الحدود.
- التأخير في حركة المرور وتفتيش شرطة الطرق أثناء وجود الشحنة في الطريق.

وتعد التكاليف والوقت التي تستغرقها هذه الإجراءات في العراق مرتفعة مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، أو دول منظمة التعاون والتنمية والجدول (4) يوضح مكونات مؤشر الامتثال على الحدود في العراق مقارنة بمجموعات دولية.

وتبلغ الدرجة الكلية لمؤشر التجارة عبر الحدود في العراق (25.3)، حيث يحتل العراق ضمن هذا المؤشر المرتبة 181 عالميا و 18 عربيا كما موضح في الشكل (14) (Doing Business 2020, Iraq, 2020).

الجدول (4): مكونات مؤشر الامتثال على الحدود في العراق مقارنة بمجموعات دولية.

المؤشر	العراق	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
وقت التصدير: الامتثال للحدود (ساعات)	85	52.5	12.7
تكلفة التصدير: الامتثال للحدود (بالدولار الأمريكي)	1118	441.8	136.8
الوقت اللازم للتصدير: الامتثال المستندي (بالساعات)	504	66.4	2.3
تكلفة التصدير: الامتثال المستندي (بالدولار الأمريكي)	1800	240.7	33.4
وقت الاستيراد: الامتثال الحدودي (بالساعات)	131	94.2	8.5
تكلفة الاستيراد: الامتثال الحدودي (بالدولار الأمريكي)	644	512.5	98.1
وقت الاستيراد: الامتثال المستندي (بالساعات)	176	72.5	3.4
تكلفة الاستيراد: الامتثال المستندي (بالدولار الأمريكي)	500	262.6	23.5

الشكل (14): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التجارة عبر الحدود سنة 2020

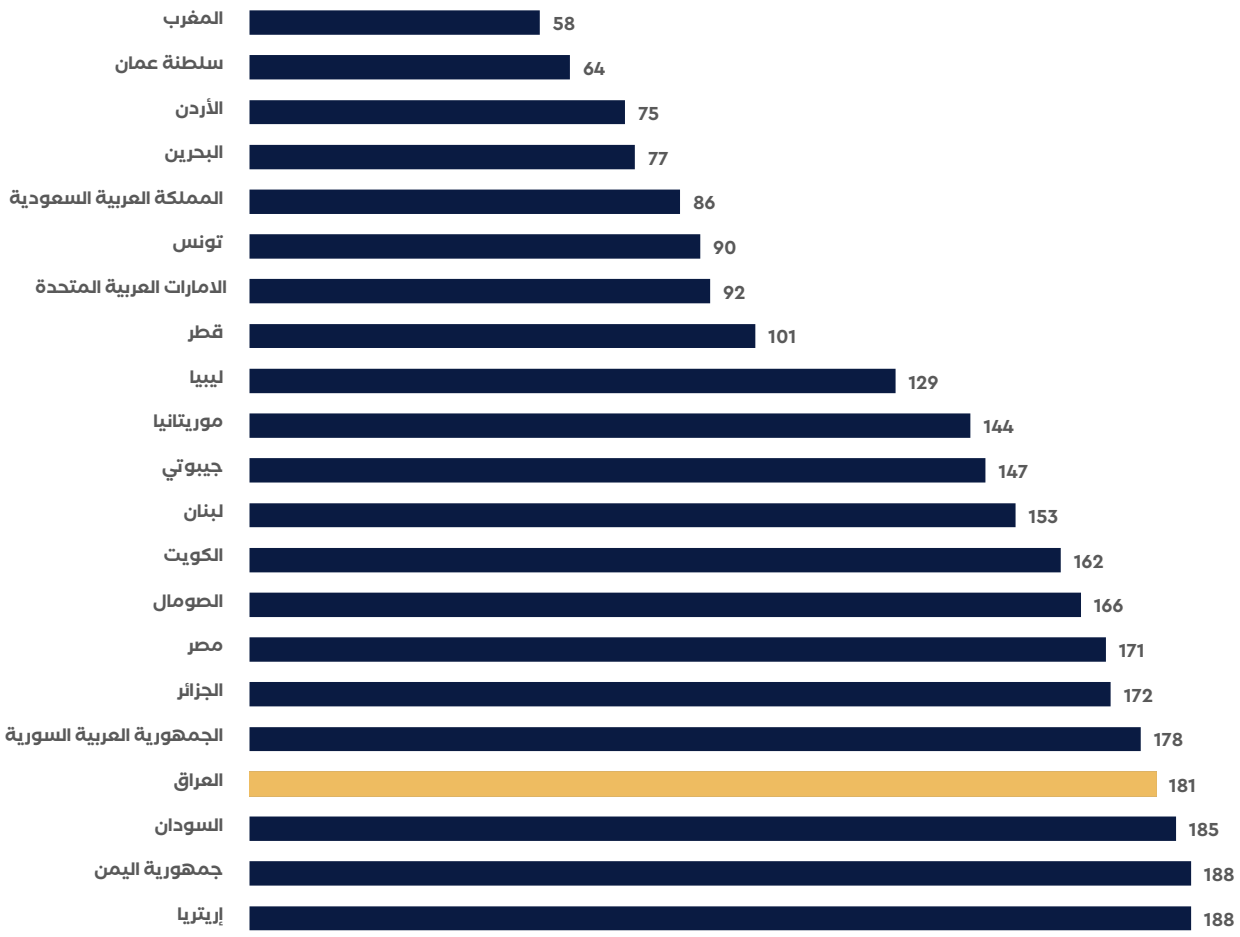

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Doing Business 2020, 2020)

9) إنفاذ العقود: يقيس مؤشر إنفاذ العقود الوقت والتكلفة اللازمين لحل نزاع تجاري من خلال محكمة ابتدائية محلية، وجودة العمليات القضائية التي تقيّم ما إذا كانت كل دولة قد اعتمدت سلسلة من الممارسات الجيدة التي تعزز الجودة والكفاءة في نظام المحاكم، وقد جُمعت البيانات من خلال دراسة قوانين الإجراءات المدنية وغيرها من لوائح المحاكم، بالإضافة إلى استبيانات استكملها محامو التقاضي والقضاة المحليون، ويتم تحديد ترتيب الاقتصادات من حيث سهولة إنفاذ العقود من خلال فرز درجاتها في إنفاذ العقود، هذه الدرجات هي المتوسط البسيط لدرجات كل مكون من مكونات المؤشر وهي:

- الوقت اللازم لإنفاذ العقد من خلال المحاكم (أيام تقويمية).

- الوقت اللازم لرفع الدعوى وخدمة القضية.

- الوقت اللازم للمحاكمة والحصول على الحكم.

- الوقت اللازم لإنفاذ الحكم.

- التكلفة المطلوبة لإنفاذ العقد من خلال المحاكم (النسبة المئوية من قيمة المطالبة).

- متوسط أتعاب المحامي.
- تكاليف المحكمة.
- تكاليف الإنفاذ.

- مؤشر جودة الإجراءات القضائية (0-18)

- هيكل المحكمة وإجراءاتها (-1-5)
- إدارة القضايا (0-6)
- أتمتة المحاكم (0-4)
- الحلول البديلة لتسوية المنازعات (0-3).

وتقدر المدة الزمنية لإنفاذ العقود في العراق بـ 520 يوما وهي أقل من المدة المستغرقة سواء في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (622) يوما، أو دول منظمة التعاون والتنمية (589.6)يوما، أما تكاليف الدعوى فتقدر بنسبة 28.1% من قيمة التعويضات المطالب بها، وهي تفوق التكاليف ذاتها سواء في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (24.7) ، أو دول منظمة التعاون والتنمية (21.5). وتبلغ درجة مؤشر جودة الإجراءات القضائية في العراق (1.5)، وهي درجة في غاية التواضع مقارنة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (6.6) ، أو دول منظمة التعاون والتنمية (11.7).

وتبلغ الدرجة الاجمالية لمؤشر انفاذ العقود في العراق (48.0)، حيث يحتل العراق ضمن هذا المؤشر المرتبة 147 عالميا و 18 عربيا كما موضح في الشكل (15) (Doing Business 2020, Iraq, 2020).

الشكل (15): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر انفاذ العقود سنة 2020

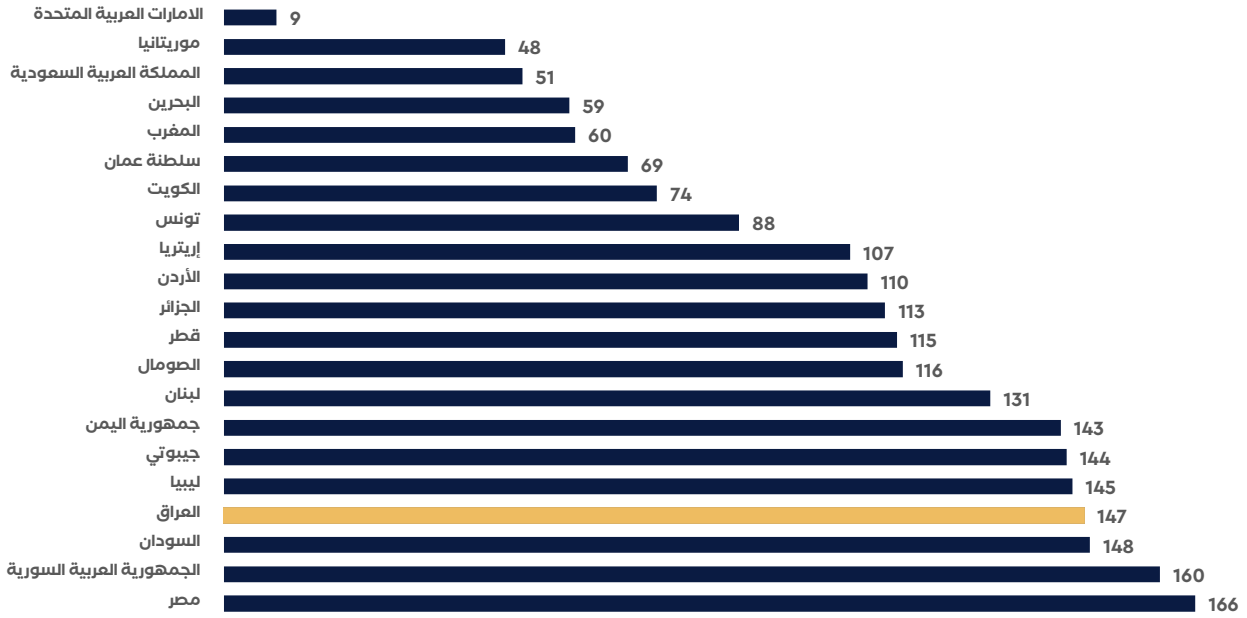

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Doing Business 2020, 2020)

10) حل مشكلة الإعسار: يقيس هذا المؤشر الوقت الذي تستغرقه إجراءات الإعسار التي تشمل كيانات محلية وتكلفتها ونتائجها، وكذلك قوة الإطار القانوني المطبق على إجراءات التصفية القضائية وإعادة التنظيم. والبيانات الخاصة بمؤشرات تسوية الإعسار مستمدة من ردود ممارسي الإعسار المحليين على الاستبيان، والتي يتم التحقق منها من خلال دراسة القوانين واللوائح وكذلك المعلومات العامة عن أنظمة الإعسار. يتم تحديد ترتيب الاقتصادات من حيث سهولة تسوية حالات الإعسار من خلال فرز درجاتها في تسوية حالات الإعسار. وهذه الدرجات هي المتوسط البسيط للدرجات الخاصة بمعدل الاسترداد، ومؤشر قوة إطار الإعسار، واسترداد الديون المعسرة. حيث يتم حساب معدل الاسترداد على أساس الوقت والتكلفة ونتائج إجراءات الإعسار في كل اقتصاد، وفيما يأتي مكونات مؤشر حل مشكلة الاعسار:

- الوقت اللازم لاسترداد الدين وتقاس بالسنوات التقويمية، ويتم تضمين الطعون وطلبات التمديد.

- التكلفة المطلوبة لاسترداد الدين (النسبة المئوية من تركة المدين) وتشمل: رسوم المحكمة، وأتعاب مديري الإعسار، وأتعاب المحامين، وأتعاب المقيّمين والمزاد العلني، والرسوم الأخرى ذات الصلة.

- النتيجة: سواء استمرت الشركة في العمل كمنشأة عاملة أو تم بيع أصول الشركة بشكل مجزأ.

- معدل الاسترداد للدائنين: يقيس السنت على الدولار المسترد من قبل الدائنين المضمونين، إذ تحدد نتيجة العمل (البقاء أو عدمه) النتيجة بالنسبة للشركة (البقاء أو عدم البقاء) القيمة القصوى التي يمكن استردادها، مع خصم التكاليف الرسمية لإجراءات الإعسار ويؤخذ في الاعتبار استهلاك الأثاث والقيمة الحالية للديون المستردة.

- مؤشر قوة إطار الإعسار (0-16) ويعادل مجموع درجات أربع مكونات هي:

  - مؤشر بدء الإجراءات (0-3).
  - مؤشر إدارة أصول المدين (0-6).
  - مؤشر إجراءات إعادة التنظيم (0-3).
  - مؤشر مشاركة الدائنين (0-4).

ولايمتلك العراق أية ممارسة في حل مشكلة الاعسار ما يجعله خارج التصنيف بالأساس.

الاستنتاجات والتوصيات:

يعد العراق من البلدان التي تعاني من هروب رؤوس الأموال الأجنبية منها لاسيما بعد 2014، وهناك عوامل عدة تساهم في هروب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية، في مقدمتها، عدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق والدول المجاورة، حيث تساهم الصراعات الإقليمية في المنطقة في ارتفاع مخاطر الاستثمار في العراق، بالإضافة إلى انتشار الجماعات المسلحة من القوات التي تشكلت لمحاربة تنظيم داعش، حيث تتهمها دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية بقيامها بابتزاز المستثمرين والشركات الاستثمارية في العراق، كما يسهم الفساد في ارتفاع تكاليف الاستثمار في العراق، ويعيق وصول المستثمرين إلى الفرص الاستثمارية بشكل واضح ويسير، بالإضافة إلى ذلك كله يعاني العراق من ضعف شديد في توفير التسهيلات القانونية والإدارية والخدمية والمصرفية التي تسهل عمل الشركات وتضمن حقوقها، وفي مقدمة الخدمات التي تعاني من ضعف شديد في العراق الكهرباء والخدمات المصرفية، كما يفتقر العراق لقوانين كفوءة في مجال انفاذ العقود وحل مشاكل الاعسار. لذا يتطلب تغيير اتجاه رؤوس الأموال الأجنبية نحو العراق القيام بإجراءات لإحداث تغييرات جذرية في البيئة الاستثمارية في العراق في مقدمتها ما يأتي:

1) ضبط الأمن ومراقبة جميع الجهات الأمنية والعسكرية، وإيقاف عمليات الابتزاز، وابعاد البلد عن تأثير الصراعات الإقليمية.

2) مكافحة الفساد الإداري في مختلف دوائر الدولة لاسيما تلك التي تتعامل مع المستثمرين، وفتح نوافذ لتقديم الشكاوى السريعة في حال التعرض للاستغلال من قبل أي موظف في الدوائر الرسمية، واتخاذ إجراءات رادعة بحق الفاسدين.

3) العمل على تأمين خدمة الكهرباء بشكل متواصل، ويمكن تخصيص مواقع للشركات يتم فيها تأمين الكهرباء المستمر مقابل دفع أجور أعلى.

4) الإسراع بالانتقال نحو اعتماد الأنظمة المصرفية المتطورة التي تتيح للمستثمرين سهولة الحصول على القروض المصرفية.

5) تطوير الأنظمة القانونية والإدارية اللازمة لحماية حقوق المستثمرين لا سيما قوانين الملكية وانفاذ العقود وحل مشكلة الاعسار.

References

world Bank Groub. (2020). Doing Business 2020.

World Bank Group. (2020). Doing Business 2020, Iraq. Retrieved from https://archive.doingbusiness.org/en/data/exploreeconomies/iraq#DB_dwcp

Gov.UK. (2024, July 11). Doing business in Iraq (including the Iraqi Kurdistan region): Iraq trade and export guide. Retrieved from Gov.UK: https://www.gov.uk/government/publications/exporting-to-iraq/doing-business-in-iraq-including-the-iraqi-kurdistan-region-iraq-trade-and-export-guide

IEP, T. I. (2024). Global Peace Index 2024: Measuring Peace in a Complex World. Sydney: Institute for Economics & Peace. Retrieved from http://visionofhumanity.org/resources

Investment Climate Statements: Iraq. (2024, July 30). Retrieved from U.S. Department of state: https://www.state.gov/reports/2024-investment-climate-statements/iraq/

Registering Property – Doing Business . (n.d.). Retrieved from World Bank Group: https://subnational.doingbusiness.org/en/data/exploretopics/dealing-with-construction-permits/what-measured

Transparency international. (2023). Retrieved from Corruption Perceptions Index : https://www.transparency.org/en/cpi/2023

World bank groub, Prosperity Data360. (n.d.). Retrieved from Getting electricity : Reliability of supply and transparency of tariff index (0–8) (DB16–20 methodology): https://prosperitydata360.worldbank.org/en/indicator/WB+DB+47

دليل الإجراءات في بغداد. (n.d.). تسجيل شركة اجنبية. Retrieved from دليل الإجراءات في بغداد: https://baghdad.eregulations.org/procedure/59?l=ar

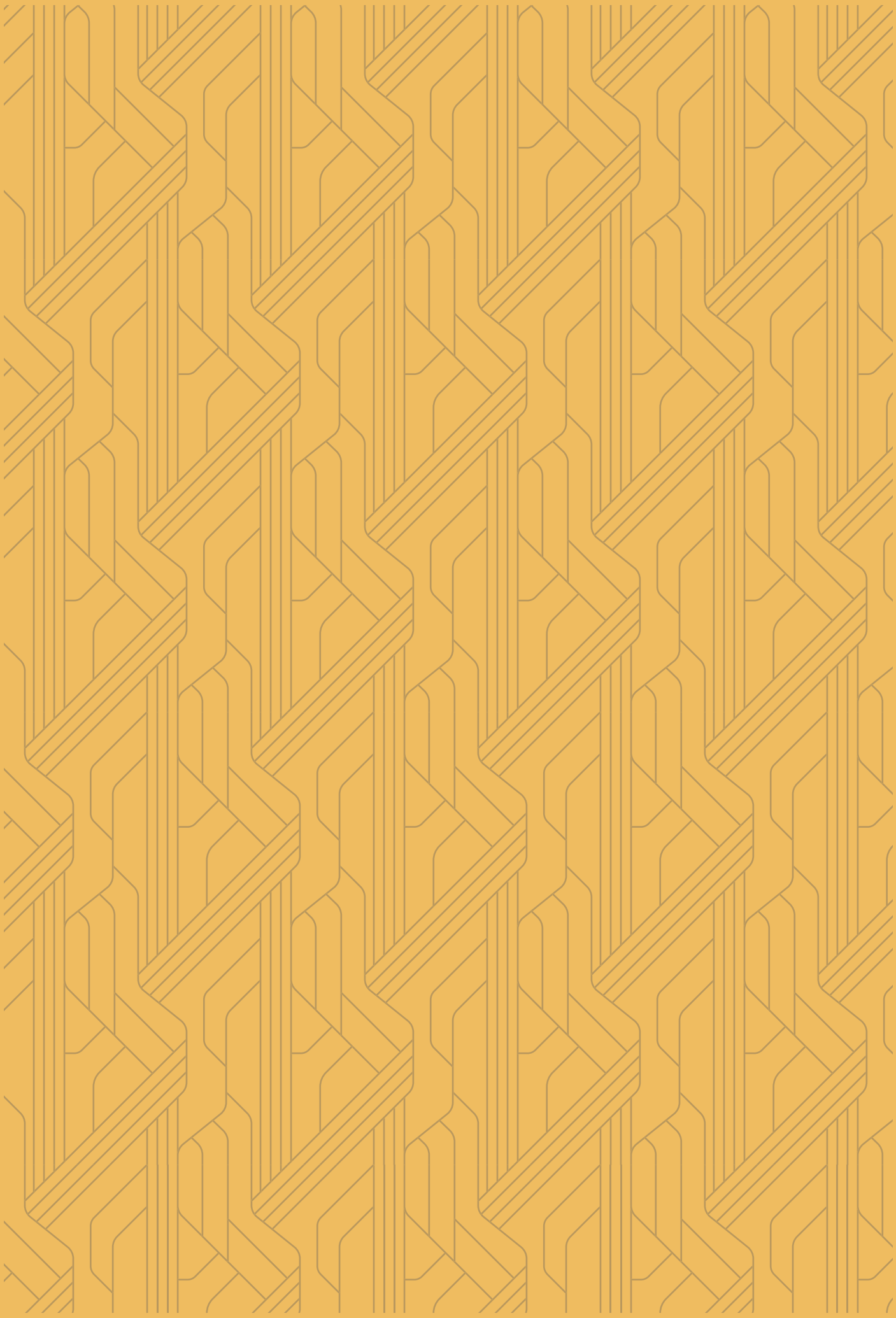

East Gate Organization
for Sustainable Development
منظمة بوابة الشرق
للتنمية المستدامة

www.egciraq.org
@egciraq
+964 771 878 5050
info@egciraq.org